أد. عيسى بن قبي

جامعة المسيلة

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

السنة الثانية ماستر تاريخ الوطن العربي وحدة: المشرق العربي 1945/1919

المحاضرة الخامسة : التطور السياسي لمصر 1945/1914

تقع مصر شمال شرق القارة الإفريقية، وتطل على واجهتين بحريتين، البحر المتوسط والبحر الأحمر وقد منحها موقعها الجغرافي أهمية إستراتيجية واقتصادية بالغة الأهمية، فكانت تسيطر باستمرار على طرق التجارة العالمية الرابطة بين جنوب شرق أسيا وأوربا، وهذا ما جعلها في العصور الحديثة والفترة المعاصرة محل أطماع القوى الكبرى خاصة الأوربية منها. وبالرغم من انضمامها ابتداء من 1916 إلى قوى كبرى و هي الدولة العثمانية إلا أن ذلك لم يقلل من حدة التنافس الدولي عليها وحتى وإن تراجعت أهميتها كممر عالمي بعد اكتشاف طريق رأس الرجاء الصالح، إلا أنها سرعان ما استرجعت أهميتها بشكل أقوى بعد حفر قناة السويس. وقد احتم الصراع حول المنطقة بالأساس بين فرنسا وبريطانية، وروسيا بأقل حدة، وتزامن ذلك بشكل طردي مع ضعف الدولة العثمانية، إلى أن تمكنت بريطانيا سنة 1882 بعد مفاهمات سرية مع فرنسا من الانفراد بالمنطقة، وفرض الحماية على مصر ابتداء من ،1882 بعد ان نجحت في حملتها العسكرية هناك، لتنطلق بعد ذلك في استغلال المنطقة منتهجة في ذلك سياستها المعهودة، بحيث تعمل على عدم إثارة سكان المنطقة، بالابتعاد قدر المستطاع عن كل ما يوحي لهم بان وجودها هو استعمار في المقابل تحقق أهدافها واستغلال المنطقة بأقل تكلفة، ورغم هذا فسرعان ما تشكلت حركة وطنية في مصر من مجموعة من الطبقة المتعلمة والفئات النقابية سعت بنضالها السياسي إلى تحرير مصر من الهيمنة الأجنبية، وبرز ذلك بشكل واضح في نهاية القرن التاسع عشر ومطلع القرن العشرين. وقد تجسد هذا النضال في حزبين أساسيين لكل منهما وجهة نظره في تخليص مصر من هذا الواقع المزري وهما على التوالي:

1- حزب الأمة ، ومن ابرز زعمائهم لطفي السيد وكان برنامج هذا الحزب يقوم أساسا على فكرة الاصلاح والعمل السياسي التدريجي فكان قادته يؤيدون الانفتاح على الغرب و يسعون تحقيق استقلال مصر بالطرق كما عبروا عن رفضهم العودة إلى كنف الدولة العثمانية.

2- الحزب الوطني وكان بزعامة مصطفى كامل تاسس في 27 ديسمبر 1907 ثم خلفه بعد وفاته فريد بك ويهدف اصحاب هذا التوجه من خلال نضالهم السياسي إلى القضاء على الاحتلال وجلاء القوات البريطانية من بلادهم، وبعث الدولة المصرية المستقلة مع إبقائها تحت تبعية الدولة العثمانية وفقا لمعاهدة لندن 1840 بوصفها رمز لوحدة المسلمين وصمام أمان في مواجهة الأطماع الاستعمارية الغربية

3- الحزب الإصلاحي الدستوري: تأسس في 15 ديسمبر 1907 على يد الشيخ علي وهو ذو توجه إصلاحي

وعموما فان هذه الأحزاب على اختلاف توجهاتها السياسية فان تأثيرها على الواقع بقي محدودا واستمرت الكلمة العليا لسلطات الحماية الانجليزية كما أن تغلغلها داخل الأوساط الشعبية بقي

محدودا ذلك أن اغلب أتباعها كانوا من النخبة المثقفة والطبقة البرجوازية، كما ان فقدان برنامجها للثورية حد من فعاليتها .

واستمر الوضع على حاله إلى غاية 1919 تاريخ قيام الحرب العالمية الأولى

أوضاع مصر أثناء الحرب العالمية الأولى:

مع اندلاع الحرب العالمية الأولى انقسم العالم إلى كتلتين دول المحور ودول الحلفاء، وانعكس هذا الانقسام بوضوح على والواقع المصري، كون بريطانيا اصطفت إلى جانب الحلفاء، والدولة العثمانية والتي كانت تتبعها مصر ولو شكليا اصطفت الى جانب دول المحور. وأمام هذا الوضع سعت بريطانيا الى ضمان وقوف مصر الى جانبها، وذلك من خلال إحكام السيطرة الداخلية عليها إلى جانب الخارجية : فبالرغم من فرض بريطانيا الحماية على مصر ابتداء من 1982 غير أنها استمرت في الاعتراف بتبعيتها للدولة العثمانية، مؤكدة أن وجودها في المنطقة لفترة زمنية فقط.

ومع اندلاع الحرب العالمية الأولى، شرعت بريطانيا في تكييف الظروف لصالحها في مصر، وذلك بالضغط على حكومتها الواقعة تحت الحماية، بهدف اتخاذ إجراءات تمكنها من إحكام السيطرة على المحمية، ذلك أن موقع مصر كان جد استراتيجي في الحرب، خاصة فيما يخص المواصلات، كما أنها تعتبر جبهة مواجهة ضد الدولة العثمانية، والتي بقيت على حياد في بداية الحرب، غير أن توجهاتها إلى جانب ألمانيا بدت واضحة إلى أن أعلنت الحرب على روسيا في 29 أكتوبر 1914، لترد عليها روسيا بإعلان مضاد في 1 نوفمبر 1914 وتلحق بها كل من فرنسا وبريطانيا في الخامس من نفس الشهر.

وقد استغلت بريطانيا قيام الحرب وإعلان الدولة العثمانية وقوفها الى جانب المحور، لتقدم على اتخاذ جملة من الإجراءات في مصر سواء قبل التحاق الدولة العثمانية بالحرب وما بعدها هي:

" إجبار الحكومة المصرية على تأجيل جلسات الجمعية التشريعية

إعلان الأحكام العرفية في مصر ابتداء من 2 نوفمبر 1914

في 18 ديسمبر أعلنت بريطانيا فصل مصر عن الدولة العثمانية، وفرض الحماية عليها بصفة رسمية، وفي اليوم التالي أقدمت على خلع الخديوي عباس حلمي الثاني، والذي كان آنذاك متواجدا باسطنبول، ولم يكن ميالا للانجليز، وتم تعيين ابن أخيه حسين كامل مكانه في 20 ديسمبر 1914 وتمت مناداته بلقب السلطان تأكيدا على انفصاله عن سلطة الخلافة العثمانية. وتبعا لهذه الإجراءات وجد الشعب المصري نفسه مورطا في حرب لا تعنيه أساسا إلى جانب بريطانيا، و ضد إرادة الكثير من أفراده .

وقد عانى طوال فترات الحرب من انعكاساتها السلبية، وتحمل الكثير من أعبائها، ذلك أن بريطانيا استغلت نفوذها بمصر لتسخر كل مواردها البشرية والطبيعية لصالح مجهودها الحربي، إذ أجبرت أفراد الشعب المصري على الانضمام إلى فيالق العمال الداعمة للجيش، والتي كلفت بالقيام بالعديد من الأشغال الشاقة، ومنها حفر الخنادق ومد خطوط السكة الحديدية وأنابيب المياه عبر الصحراء، كل هذا تلبية لحاجيات الجيش البريطاني المتواجد بمصر، وبلغ عدد المسخرين أكثر من مليون فلاح مصري، كما استغل جل الإنتاج الزراعي لتلبية حاجيات الجيش

مما جعل الشعب المصري مهدد بالمجاعة.

وفي المقابل فنتيجة الأحكام العرفية التي فرضت على مصر، فقد قيدت حرية الصحافة ومنعت التجمعات السياسية وزج بالمعارضين في السجن، كل هذا ولد حالة من الاحتقان والترقب لدى عامة الشغب المصري، وجعله ينتظر بفارغ الصبر نهاية الحرب العالمية وانتصار الحلفاء، حيث كان يرى في ذلك الخلاص بناء على الوعود المقدمة.

ومما فتح نافذة أوسع أمام تطلعات المصريين نحو الحرية، والاستقلال هو التصريح الذي صدر في نوفمبر 1918 عن كل من فرنسا وانجلترا؛ ومفاده أنهما يعتزمان تحرير الشعوب التي كانت تئن ظلم العثمانيين – حسب رأيهما- و تمكينهم من تشكيل حكومات وطنية.

نهاية الحرب العالمية الأولى وقيام ثورة 1919 بمصر.

مع نهاية الحرب العالمية الأولى تغيرت الكثير من الأمور، فمصر قبل الحرب ليست هي مصر بعد الحرب ، فبالرغم من الضرر الجسيم الذي لحق بالمصريين نتيجة إقحامهم من طرف الانجليز في هذه الحرب، وتسخير خيرات بلادهم لصالحها على حساب حاجياتهم الأساسية، إلا أن لهذه الحرب انعكاسات أخرى، ذلك أنها مكنت عامة المصريين بالانفتاح على العالم الخارجي، والاحتكاك بشعوب أخرى، مما أدى إلى نمو وعيهم السياسي، زد على ذلك اطلاعهم على الدعاية والدعاية المضادة التي كانت تصدر عن دول الحلفاء من جهة ودول المحور من جهة أخرى، كما أن الممارسات التي صدرت من طرف سلطات الحماية البريطانية في مصر أثناء الحرب، جعلتهم يدركون أكثر من اي وقت مضى أنهم تحت احتلال فعلي، وأن الحماية ما هي الا تغليط للرأي العام، كل هذا ولد لديهم الرغبة والإصرار على تغيير أوضاعهم، واستغلال نتائج الحرب في هذا الاتجاه، خاصة في ظل انعقاد مؤتمر الصلح وتبنيه لمبادئ الرئيس ولسن الأربعة عشر ومن ضمنها حق الشعوب في تقرير مصيرها.

وقائع ثورة 1919:

مع نهاية الحرب العالمية الأولى وانتصار الحلفاء، تشكل وفدا من ثلاث أعضاء، وأخذوا على عاتقهم رفع مطالب المصريين إلى سلطات الحماية، وهم سعد زغلول وعلي الشعراوي وعبد العزيز فهمي، وذلك بصفتهم أعضاء في المجلس التشريعي المصري المنتخب من قبل الشعب، حيث تقدموا بواسطة رئيس الوزراء المصري رشدي باشا، بطلب الى المندوب السامي البريطاني في مصر للتحدث إليه في طلب الترخيص لهم بالسفر باريس مكان انعقاد مؤتمر الصلح، بهدف عرض مطالب المصريين على الحلفاء، وبالفعل تم اللقاء في13 نوفمبر 1918 وطالب الوفد أثناء ذلك باستقلال مصر التام وإنهاء الحماية، وعقب ذلك تقدم الوفد بطلب إلى الحكومة البريطانية لهدف الترخيص له من أجل السفر إلى باريس لعرض القضية المصرية على مؤتمر الصلح، وقد حصل على موافقة أولية، ولتأكيد طابعه التمثيلي سعى الوفد للحصول على توكيل من أعضاء الجمعية التشريعية المصرية، ليعممه بعد ذلك على عامة الشعب، لكن عندما هم بالانتقال الى باريس منع من ذلك منع من ذلك. وأمام إصراره تم اعتقال كامل أفراده وهم سعد زغلول ومحمد محمود وإسماعيل صدقي وحمد باسل في 8 مارس 1919، وتم نفيهم في اليوم الموالي إلى جزيرة مالطة.

لقد كانت عملية اعتقال الوفد المصري بقيادة سعد زغلول، ونفيه إلى جزيرة مالطة؛ هي القطرة التي أفاضت الكأس كما يقال، والشرارة التي أشعلت لهيب الثورة. ولم تكن هذه الحادثة سوى السبب المباشر، بينما مهدت للثورة الأسباب السالفة الذكر التي ولدت الرغبة في الاستقلال ورفض جميع أشكال الحماية الأجنبية، فمع انتشار خبر الاعتقالات أضرب طلاب المدارس، ولحق بهم الموظفون والمحامون والتجار والفلاحين، وعمت المظاهرات مختلف أنحاء البلاد،

تخللتها مظاهر للعصيان الشعبي من خلال قطع خطوط الهاتف، ووضع المتاريس في الطرق لمنع تقدم قوات الجيش البريطاني . وقد وقعت مواجهات عنيفة مع المتظاهرين أدت إلى وقوع خسائر بشرية لدى الطرفين، وسرعان ما توسعت الثورة لتعم العديد من مدن البلاد، رغم أنها كانت تلقائية وبدون قيادة موحدة، بل كانت عبارة عن انتفاضة شعبية عارمة، ومع تفاقم الوضع في مصر اعتبرته الحكومة البريطانية ذلك فشلا لمندوبها السامي هناك، فأقدمت على تغييره حيث عوض السير ريجنالد وبنجت بالجنرال ادموند النبي والذي وصل إلى مصر في 25 مارس من نفس السنة، وقد باشر إجراءات حاسمة للقضاء على الثورة، مستعملا القوة العسكرية المفرطة، حيث تمكن من إخمادها ولو إلى حين. وكانت نتيجة ذلك إضافة إلى الدمار الذي لحق بالعديد من المنشئات الإدارية الاقتصادية، سقوط عدد من القتلى الانجليز إضافة الى عدد مضاعف من الشهداء المصريين.

إعلان 28 فيفري 1922

لقد تمكنت السلطات الانجليزية بما تملكه من قوة عسكرة من إخماد هذه الثورة، ولتجنب قيام ثورة أخرى في مصر قد تكون أقوى واعنف من الأولى، فقد بادرت بإرسال لجنة بقيادة الوزير ألفريد ملنر للتحقيق في أسباب الثورة، واقتراح الحلول الكفيلة بتجنب تجددها ، وقد أعدت هذه اللجنة تقريرا مفصلا حول مهمتها، لتجد بريطانيا نفسها بين خيارين، بعدما أدركت أن مصر قبل الثورة ليست هي بعدها، ذلك أن عموم الشعب أصبح طواقا للاستقلال والحرية، مدركا أكثر من أي وقت مضى بأن بريطانيا دولة عدوة ومستعمرة، وأن الحماية ما هي إلا واجهة لاستعمار حقيقي ، فإما فرض الوجود بالقوة وما يترتب عن ذلك من خسائر بشرة ومادية، وهو ما ليس في قدرة بريطانيا تحمله، أو التنازل عن بعض الامتيازات الاستعمارية ومحاولة ترضية الشعب المصري، وتبعا لذلك وإدراكا من بريطانيا لخطورة الوضع، واستنادا للتقرير الذي أصدرته لجنة منلر أقدمت في 7 أفريل أقدمت على إطلاق سراح سعد زغلول وزملائه كإجراء اولي استعجالي، وسمح لهم بالسفر إلى باريس لحضور مؤتمر الصلح وعرض مطالب المصريين هناك، غير أن السلطات البريطانية لم تقدم على هذا الإجراء إلا بعد أن هيئت الظروف هناك، وضمنت ولاء حلفائها في المؤتمر، حيث قبل وصول أعضاء الوفد بيوم أعلن الرئيس الأمريكي ولسن صاحب المبادئ الأربعة عشر، اعترافه شرعية الحماية البريطانية على مصر مما أفشل مهمة سعد زغلول قبل بدايتها وأفضت إلى خيبت أمال كبيرة .

وبعد ذلك بسنتين أصدرت بريطانيا بيانا من طرف واحد في 28 فيفري 1922 إعلانا كمحاولة منها لكبت غضب الشعب المصري، بعد أن عجزت عن إخماد ثورته بشكل دائم، وقد تضمن هذا الإعلان إلغاء الحماية البريطانية على مصر والاعتراف باستقلالها لكن الحقيقة كان ذلك من حيث الشكل ، لكن في مضمون الاعلان نجد أن بريطانيا احتفظ بالكثير من الامتيازات والقيود التي كانت مفروضة بفعل الحماية؛ اي حافظت على الكثير من نفوذها ومصالحها الاقتصادية بالمنطقة.حيث تضمن الاعلان ما يلي:

إلغاء الحماية والاعتراف بمصر مملكه مستقلة ذات سيادة مع أربع تحفظات

1. تأمين مواصلات بريطانيا من مصر (قناة السويس)
2. حماية مصالح الأجانب والأقليات
3. الدفاع عن مصر ضد أي اعتداء أو تدخل خارجي
4. الحفاظ على الحكم الثنائي في السودان

ردود الفعل المصرية:

لم يمضي وقتا طويلا على تطبيق ما ورد في بيان 1922 ليكتشف الشعب المصري حقيقة الأمر الواقع، ويدرك أن ما منح له من استقلال هو جزئي وليس كامل، وان بلاده مازالت منقوصة السيادة، وان التدخل البريطاني في تسيير البلاد قد خفف ولكنه لم يزل، إضافة الى الوجود العسكري بقناة السوس.

ففي سنة 1924 وبعد الانتخابات النيابية التي فاز فيها حزب الوفد وكلف زعيمه سعد زغلول بتشكيل الحكومة من قبل الملك ، وهذا رغم معارضة الحزب لبيان 1922، غير ان الوطنيين في مصر استمروا في المطالبة بالاستقلال التام، قاموا بتشكل تنظيمات سرية للضغط على الانجليز من اجل الانسحاب من البلاد، وفي هذا الإطار تشكل جمعية الفدائيين، والتي قامت باغتيال القائد العسكري البريطاني قي مصر، وهو السير لي ستاك في 20 نوفمبر 1924،

وهذا ما أدى الى تأزم الوضع ، واضطر الملك ورئيس الحكومة في مصر الى التأسف والاعتذار رسميا على هذا الحادث، وقامت بريطانيا باستغلال الموقف لتحمل الدولة المصرية تبعات الحادث، وقدمت جملة من الاشتراطات منها تعويض مادي .. ولعل الأطر فيها هو مطالبة الجيش المصري بالانسحاب من السودان لتنفرد بحكمه.

ورغم دفع الحكومة المصرية للغرامة المالية الا أنها رفضت فكرة الانسحاب من السودان، وفي 23 نوفمبر 1924 قدم سعد زغلول استقالة حكومته ، كلل هذه الأحداث تؤكد على استمرار النفوذ البريطاني وتدخله في تسيير البلاد رغم الغاء الحماية.

تطور الأوضاع بعد 1922 وإبرام المعاهدة المصرية البريطانية سنة 1936:

في 23 أوت 1927 توفي سعد زغلول، وانتخب مصطفى النحاس رئيسا للوفد، و قام بتشكيل حكومة ائتلافية إلا أنها لم تعمر طويلا بسبب تدخل المندوب السامي البريطاني وضغطه على الملك حيث أقيلت في 25 جوان 1928، وعينت حكومة جديدة برئاسة محمد محمود الذي كان على استعداد لتلبية أوامر الملك والتي هي في الأصل رغبات الانجليز، حيث عطل البرلمان لمدة شهر ثم قام بحله وتوالت توالت بعد ذلك الحكومات الواحدة تلوى الأخرى وكان للإنجليز دائما الدور الأساسي في هذا الحراك، فمن جهة أرادوا إدخال المصريين في صراعات حزبية داخلية تشغلهم عن المسألة الأساسية، و هي الوجود الأجنبي في بلادهم، ومن جهة أخرى يسعون في ظل تأجيج هذا الصراع الداخلي إلى استرجاع كامل نفوذهم هناك.

فجاءت حكومة عذلي يكن التي أشرفت على الانتخابات البرلمانية، والتي نتج عنها عودة الوفد الى الوزارة بقيادة مصطفى النحاس جانفي ،1930 وبعده على التوالي جاءا الحكومات التالية (اسماعيل صدقي الذي ألغى الدستور ووضع دستورا جديدا، ثم عبد الفتاح يحيى ثم توفيق نسيم ثم جاءت حكومة على ماهر، وأمام هذا الوضع غير المستقر و تزايد نفوذ الانجليز وتدخلهم في شؤون البلاد، تزايد التذمر الشعبي وكثرت المظاهرات المنظمة من قبل طلاب الجامعات والمعاهد التعليمية وتبعا لذلك تشكلت جبهة شعبية معارضة ضمت الأحزاب التالية (حزب الوفد، الحزب الوطني، حزب الأحرار الدستوريين، حزب السعديين، حزب الإخوان المسلمين، الحزب الاشتراكي)

لقد شعرت بريطانيا بتنامي الغضب الشعبي، والذي قد يترجم بثورة ستعصف بمصالحها في المنطقة، لذالك قرر الاستجابة ولو جزئيا لمطالب المعارضة، فدخلت في مفاوضات مع وفد شكلته الحكومة من الزعماء الوطنيين المعارضين برئاسة مصطفى النحاس، وانطلقت في نهاية عهد الملك فاروق في 2 مارس 1936 واستمرت في عهد خليفته الملك فؤاد الذي تولى الحكم في 28 أفريل 1936.

وقد خلصت المفاوضات بعقد معاهدة 26 أوت 1936 والتي نصت على ما يلي: إنهاء الغاء إعلان 28 فيفري 1922 وتنازل بريطانيا عن جزء من الامتيازات التي كانت تحتفظ بها، ودخلت مصر بموجبها كعضو في عصبة الأمم ونصت المعاهدة أيضا على احتفاظ بريطانيا ببعض قواتها العسكرية حول منطقة القناة، وأن يتم عقد تحالف عسكري بينهما، وفي المقابل لا تتعاقد أي دولة منهما مع دولة أخرى بعقد يضر بهذا التحالف. نفذت نصوص هذه المعاهدة، ودخلت مصر عصبة الأمم عام 1937.وقد استمرت الأوةضاع على حالها إلى غاية قيام الحرب العالمية الثانية في ظل استمرار بريطانيا في التمتع ببعض الامتيازات الاقتصادية والعسكرية في مصر بموجب معاهدة 1936.

أوضاع مصر أثناء الحرب العالمية الثانية:

من الناحية الرسمية كانت مصر دولة مستقلة بفعل بيان 12 فيفري 1922 والذي عدل بمعاهدة 1936، لكن هناك قيود فرضت على مصر في هذه المعاهدة لصالح بريطانيا، إذ احتفظت بنفوذ كبير أعطت للاستقلال طابعا شكليا ، وهو ما أكدت الأحداث لاحق.

فمع اندلاع الحرب العالمية الثانية، التزمت حكومة مصر في عهد الملك فاروق، ورئيس وزرائها حسين سري الحياد، غير أن الواقع كان عكس ذلك، فقوات الحلفاء كانت مرابطة في مختلف أنحاء مصر، (بموجب معاهدة 1936) التي تفرض على مصر توفير كل المساعدات، وتسخير أراضيها للقوات الانجليزية في حالة دخول هذه الأخيرة في حرب مع دولة أخرى .ورغم هذا فلم تبدي الحكومة المصرية تعاطفا مع دول الحلفاء غداة اندلاع الحرب العالمية الثانية، بل بالعكس من ذلك فقد كانت ترى في انتصار دول المحور فرصة للتخلص من الهيمنة الانجليزية.

لم ترتح بريطانيا للموقف الحيادي الذي انتهجته الحكومة المصرية أثناء الحرب، والتي كانت تلقى في ذلك تأييدا من الملك فاروق، وأصبحت ميالة لدعم حزب الوفد الذي أبدى عداء لدول المحور، وهذا ما دفع بالقوات البريطانية إلى التدخل في الشأن المصري، حيث حاصرت قواتها القصر الملكي في 4 فيفري 1942 وفرضت على الملك فاروق تعيين زعيم حزب الوفد مصطفى النحاس باشا كرئيس للوزراء وهو ما تم بالفعل ،وقد تزامن ذلك مع تقدم قوات المحور إلى داخل الأراضي المصرية، انطلاقا من ليبيا حيث رابطت في منطقة العلمين على بعد 100 كلم عن الإسكندرية، وبذلك تحولت الأراضي المصرية إلى ساحت معركة بين قوات الحلفاء وقوات المحور .

ورغم الدعم التي كانت تقدمه الحكومة المصرية لقوات الحلفاء، إلا أن موقفها الرسمي بقي على حياد الى غاية فبراير 1945 حيث أعلنت رسميا الوقوف إلى جانب الحلفاء وإعلان الحرب ضد دول المحور. وقد جاء هذا الموقف عقب القرار الذي صدر عن مؤتمر يالطا(جمع زعماء بريطانيا والولايات المتحدة وروسيا) والذي اشترط على الدول التي ترغب في الانضمام إلى هيئة الأمم (التي عوضت منظمة عصبة الأمم) وجوب إعلانها الحرب ضد دول المحور في أجل أقصاه 1مارس 1945.

وقبيل نهاية الحرب ومع تأكد انتصار الحلفاء، لم تصبح بريطانيا في حاجة إلى دعم حزب الوفد المصري، وبالتالي تخلت عن دعمه مما فسح المجال للمك فاروق حيث أقال حكومة الوفد والتي فرضت عليه سنة 1942، وعين حكومة جديدة برئاسة أحمد ماهر رئيس حزب السعديين.